مجتمع

اليونان تعثر على أحد ركاب العبارة الإيطالية حياً

أعلن خفر السواحل اليوناني العثور على أحد ركاب العبارة الإيطالية المحترقة حياً، وقد تم إجلاؤه أمس، بعدما فُقد في الحادث يوم الجمعة الماضي. وعُثر على الشاب البالغ 21 عاماً بصحة جيدة، وأكد أنّه من بيلاروسيا. وبعدما رصدته فرق الإنقاذ، تمكنت من الصعود مجدداً على متن العبارة لإنقاذه. وتأمل الفرق في أن يتمكن الناجي من تقديم معلومات عن مفقودين آخرين (عددهم 11) قد يكونون محتجزين في العبارة التي كان على متنها 239 راكباً و51 من أفراد الطاقم، ولم يسجل سقوط أيّ ضحية منهم. (فرانس برس)

قتيل و5 جرحى بإطلاق نار في بورتلاند

لقيت امرأة حتفها وأصيب خمسة آخرون في حادث إطلاق نار في حديقة في مدينة بورتلاند بولاية أوريغون الأميركية. وقال مكتب شرطة بورتلاند إن عناصره استجابوا لتقرير عن إطلاق النار في متنزه نورمانديل الساعة الثامنة تقريباً من ليل أول من أمس. وأفادت الشرطة بأن قوات الأمن عثرت على امرأة متوفية، ونُقل رجلان وثلاث نساء أخريات إلى المستشفى. وتظهر منشورات على وسائل التواصل أنه كانت هناك مسيرة مقررة تنديداً بمقتل المواطن الأميركي الأسود أمير لوك، في وقت إطلاق النار. (أسوشييتد برس)

مأساة فيضانات البرازيل

(كارل دي سوزا/ فرانس برس)

عثر عناصر الإنقاذ في البرازيل على جثث إضافية تحت أكوام الطين في مدينة بتروبوليس (جنوب شرق) التي دمرتها فيضانات وانهيارات أرضية أودت بحياة 146 شخصاً على الأقل، من بينهم 26 طفلاً. ووسط ضباب كثيف، واصل عناصر الإنقاذ البحث باستخدام مجارف يدوية، في محاولة للعثور على مفقودين بعد خمسة أيام على الكارثة.

ويوم الثلاثاء الماضي، هطلت أمطار غزيرة على المدينة البالغ عدد سكانها 300 ألف نسمة، والواقعة على بعد 60 كيلومتراً شمال ريو دي جانيرو، مسببة سيولاً طينية وانهيارات أرضية. وتجاوز مستوى الأمطار التي هطلت على بتروبوليس خلال ساعات، المتوسط المعتاد لكامل شهر فبراير/ شباط. ويواصل أكثر من 500 من عناصر الإنقاذ مع مروحيات وحفّارات وكلاب بوليسية البحث، رغم تضاؤل فرص العثور على ناجين. وفي حيّ ألتو سيرا، ابتلع انهيار طيني قرابة 80 منزلاً. وفي مكان آخر وسط المدينة، غمرت الدموع أفراد عائلة بينما كان عناصر الإنقاذ يبحثون في أنقاض منزل منهار عن أم لأربعة أطفال بعد العثور على جثث الأب وطفلين. وكما هو الحال في عمليات الإغاثة أثناء الزلازل، يطلق عناصر الإنقاذ من وقت إلى آخر صفارات قوية لدعوة الحاضرين إلى الصمت في محاولتهم رصد علامات حياة. وتقول السلطات في المنطقة إن عمليات البحث تتم باستخدام معدات يدوية. وأكد منسق مجموعة الإطفاء في بتروبوليس، روبرتو أمارال، أنّه «يستحيل إحضار معدات ثقيلة إلى هنا، علينا العمل مثل النمل».

(فرانس برس)

مخاوف من الآبار العشوائية في تونس

تونس ـ **مريم الناصري**

نجح أعوان الحماية المدنية مؤخّراً في إنقاذ تلميذة تبلغ من العمر 17 عاماً، بعد سقوطها في بئر بعمق 14 متراً في ضاحية نعسان في ولاية بن عروس قرب العاصمة تونس. وكانت الفتاة خلال عودتها من المعهد برفقة زملائها قد تعرّضت لهجوم من قبل شخص، الأمر الذي دفعها وزميلاتها إلى الهرب، لكنّها وقعت في بئر لتتدخل الحماية المدنية لإنقاذها. واستدعت حالتها نقلها إلى أحد مستشفيات العاصمة لتلقي الإسعافات بسبب إصابتها بكسور.

ووقعت تلك الحادثة بعد أيّام من فاجعة الطفل المغربي ريّان التي أثارت تعاطف العالم جميعاً من بينهم التونسيون. ما حدث ذكرهم بحادثة سقوط طفل تونسي يبلغ من العمر 10 سنوات في بئر في معتمدية حي الخضراء بشمال العاصمة، الأمر الذي أدى إلى إصابته بجروح طفيفة وفق الحماية المدنية. وكان الطفل يستعد لاصطياد العصافير قبل أن يتدحرج ويسقط في البئر. وفي فبراير/ شباط 2021، سقطت طفلة تبلغ من العمر أربع سنوات في قناة للصرف الصحي الأمر الذي أدى إلى إصابتها بجروح في وجهها وساقها. كما سقطت طفلة تبلغ من العمر خمس سنوات في أحد قنوات الصرف الصحي عام 2020 في جهة البحر الأزرق بالعاصمة، الأمر الذي أدى إلى وفاتها وقد عثر على جثتها بعد يومين من البحث.

تلك الحوادث أثارت انتقاد وغضب الشارع التونسي بسبب عدم التصدي لظاهرة سرقة أغطية قنوات الصرف الصحي، بالإضافة إلى تكرر حوادث سقوط بعض الأشخاص في الآبار سواء أكانوا بالغين أم صغارا، بسبب عدم تغطيتها كما يجب. وأثارت حادثة الطفل ريان مخاوف التونسيين من تكرر حوادث مماثلة. وشنّ العديد من الناشطين حملة على مواقع التواصل الاجتماعي للمطالبة بتسييج الآبار وحماية للناس وخصوصاً للأطفال، لا سيما الآبار القريبة من الطرقات التي يسلكونها. وتمّ تصوير العديد من الآبار في جهات عدة ونشرت صورها مؤخراً على مواقع التواصل الاجتماعي للمطالبة بتسييجها وتغطيتها بإحكام تفادياً لخطر الوقوع فيها. كما تمّ التركيز على الآبار التي تحتاج إلى الترميم بسبب قربها من التجمعات السكنية مع المطالبة بفرض عقوبات على كلّ من لا يقوم بتسييج بئره أو تغطيته جيداً.

ومع استمرار الحملة، وقعت حادثة أليمة الأسبوع الماضي في قرية بوغرارة بولاية مدنين، ضحيتها فتاة تبلغ من العمر 25 عاماً في بئر جافة عمقها 20 متراً، الأمر الذي أدى إلى وفاتها. ويقول عبد الكريم بلحاج، وهو أحد سكان ولاية تطاوين في الجنوب التونسي لـ «العربي الجديد»، إنّ بعض الآبار قد جفت في العديد من محافظات الجنوب التونسي، لافتاً إلى ضرورة ردمها حتى لا تكون مصدراً للخطر للناس أو الماشية والأبقار وحتى الإبل. ويوضح أن فتحات بعض تلك الآبار كبيرة، وقد انهار الجدار الذي كان يحميها بسبب العوامل الطبيعية، الأمر الذي جعلها مصدر خطر كبير في العديد من المناطق. وشهدنا وقائع عدة عن سقوط أشخاص في تلك الآبار.

من جهته، يشير مصطفى فالحي أحد أعوان الحماية المدنية، في حديثه لـ «العربي الجديد»، إلى أنّ «الحماية المدنية تشهد تكرر مثل تلك الحوادث في العديد من المناطق. ويجب فرض عقوبات بحق أصحاب تلك الآبار ممن لا يلتزمون بتغطيتها أو تسييجها لحماية الناس، وخصوصاً الآبار القريبة من الطرقات التي يمرّ منها الناس». يضيف: «يتوجب على كلّ من يملك بئراً جافة ردمها طالما لم تعد صالحة للاستعمال واستخراج المياه». من جهة أخرى، يتحدث فالحي عن «ضرورة توعية العائلات أبنائها بخطر الاقتراب من الآبار أو اللعب بجوارها ومراقبتهم». يضيف أن «العديد من تلك الآبار التي تعاينها أجهزة الحماية المدنية خلال عملها ليست مسيجة أو مغطاة بأي غطاء. على الأقل، يجب بناء سور بعلو متر عن الأرض مع تغطية البئر بأغطية حديدية يصعب فتحها من قبل الأطفال».

حفر من دون تراخيص

أعلن مكتب البحوث وتقييم الموارد المالية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أن عدد الآبار العشوائية في تونس تجاوز 13 ألف بئر، موزعة على كامل أراضي الجمهورية، وخصوصاً في المناطق الزراعية في شمال وجنوب البلاد، علماً أن غالبيتها تحفر من دون تراخيص واحترام للشروط.

تحقيق

ضرب المصريات
اعتداءات علنية بغطاء التقاليد

تُسقط تصرفات رجال مع النساء في المجتمع المصري اليوم كل قواعد الحفاظ على القيم الحقيقية للأسرة التي تتطلب إعلاء شأن المرأة، والحفاظ على مكانتها. وليست هذه التصرفات شائعة فقط، بل تمارَس علناً تحت غطاء التقاليد والأعراف

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بعد واقعة اعتداء عريس مصري على عروسه بالضرب في الشارع في وضح النهار، وجرّها عنوة إلى داخل سيارة، التي أطلق عليها اسم واقعة «عروس الإسماعيلية»، وشغلت المصريين في الأيام الماضية، تجددت المطالب بإصدار تشريعات تحمي النساء من العنف الأسري. وتزامن ذلك أيضاً مع الصدمة التي أحدثها تسامح العروس ظاهرياً على الأقل مع العنف ضدها، وظهورها في لقطات لاحقة تجلس في المنزل إلى جانب زوجها وعدد من أفراد العائلة الذكور الذين تكلموا عن أسباب العنف والضرب، وحق العريس في ضرب عروسه، لأنها زوجته أولاً وابنة عمه ثانياً.

عادات وتقاليد أقوى

وفيما يتناغم التسامح مع الضرب والعنف الأسري الذي كشفته الواقعة مع الثقافة الشائعة لأفراد في المجتمع المصري، وقيمهم العرفية، وتزييف خطابهم الديني ومحتواه الفني الذي يقبل كل أشكال العنف ضد المرأة، سواء البدني أو اللفظي أو السلوكي أو التشريعي أو القانوني، يقرّ حقوقيون وخبراء في علم النفس والاجتماع، بأن الإصلاح التشريعي وحده لا يكفي في هذه القضايا المجتمعية، كما لا يمكن أن يواجه تطبيق القانون رغم أهميته، العنف الأسري وحده عادات وتقاليد ذات تأثير أقوى غالباً.

وسبق أن أعدّت 9 منظمات حقوقية بينها المجلس القومي للمرأة اقتراح قانون لمناهضة العنف ضد النساء، لكنه لم يناقش تمهيداً لتجريم كل أشكال العنف ضد النساء. كذلك لم تشكل مفوضية لمكافحة أشكال التمييز التي يتعرضن لها، تنفيذاً للمادة الخامسة من الدستور المصري، ما أبقى خضوع هذه الجرائم لأحكام قانون العقوبات العام.

أرقام العنف

وفيما يغيب الإطار التشريعي لتجريم العنف ضد المرأة، تكشف دراسات وإحصاءات أجريت أخيراً، فداحة الظاهرة وتغلغلها في المجتمع المصري. وتعد ظاهرة ضرب الأزواج للزوجات بين الأكثر شيوعاً في كل المجتمعات والثقافات، وتراوح نسبتها بين 20 و50 في المائة، وهي تزيد في الطبقات الاجتماعية والتعليمية الأدنى. ويفيد إحصاء أجراه المجلس القومي للمرأة أخيراً بأن نحو 8 ملايين مصرية يتعرضن لعنف، وأن نحو 86 في المائة من الزوجات يُضربن.

أيضاً، تظهر دراسة حقوقية أعدتها مؤسسة المرأة الجديدة، أن 5,6 ملايين امرأة مصرية يتعرضن لعنف من الزوج أو الخطيب، وأن 2,4 مليون أصبن بجروح بالغة من ممارسات عنف ارتكبها زوج أو خطيب. وتتحدث عن أن العنف الزوجي يمثل أحد أشكال العنف الأسري الذي يشهد تعنيف المرأة على يد الزوج الحالي أو السابق أو الخطيب.

ويورد تقرير رصد جرائم العنف ضد النساء لعام 2021، الذي أصدرته مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة، أن «الضرب ليس الشكل الوحيد للتعنيف الذي تتعرض له المرأة داخل الأسرة، أكانت زوجة أم ابنة أم أختاً، فالاغتصاب والتجاهل والتحرش بالغة من ممارسات عنف ارتكبها زوج أو خطيب. وتتحدث عن أن العنف الزوجي يمثل أحد أشكال العنف الأسري الذي يشهد تعنيف المرأة على يد الزوج الحالي أو السابق أو الخطيب.

ويورد تقرير رصد جرائم العنف ضد النساء لعام 2021، الذي أصدرته مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة، أن «الضرب ليس الشكل الوحيد للتعنيف الذي تتعرض له المرأة داخل الأسرة، أكانت زوجة أم ابنة أم أختاً، فالاغتصاب والتجاهل والتحرش توجد بكثرة خلف أبواب بيوت كثيرة، ما يؤثر سلباً بنفسيات النساء اللواتي يشكلن عصب حياة أي أسرة وركيزتها الأولى».

ويشير إحصاء مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة إلى ارتفاع ملحوظ في جرائم العنف المنزلي، ويحصي 813 جريمة عنف خلال عام 2021، مقارنة بـ415 جريمة عام 2020، بينها 296 شهدت قتل نساء وفتيات من أعمار مختلفة.

وخلال عام 2021، وثّق مرصد جرائم العنف في تقريره السنوي 74 جريمة ضرب لنساء وفتيات في مصر على يد فرد من أسرتهن أو خارجها. وأشار إلى أن هذا النوع من الضرب ترك عاهات دائمة أو مؤقتة على أجساد الضحايا، ما استدعى نقلهن إلى مستشفيات لتلقي عناية طبية.

وأكد المرصد الذي أوضح أنه استند في البيانات التي جمعها إلى تقارير النيابة العامة، وما نشرته صحف ووسائل إعلام، ارتفاع عدد جرائم العنف القائم على النوع الاجتماعي من 415 عام 2020 إلى 813 عام 2021. وأعلن تسجيل 296 حالة قتل لنساء وفتيات من مختلف الأعمار، و78 حالة شروع في القتل، و54 اغتصاباً، و74 واقعة ضرب ارتكب 49 منها فرد أو أفراد في الأسرة، إلى جانب 125 جريمة تحرش جنسي، و100 واقعة انتحار. وذكر أن أغلب اللواتي انتحرن أقدمن على أفعالهن بسبب عنف أو مشاكل أسرية، أو ابتزاز جنسي وتعنيف مرتبط بالتحصيل الدراسي.

ممارسات متنوعة

وتعرّف ورقة نشرها المجلس القومي للمرأة بعنوان «مكافحة القانون المصري للعنف والتمييز ضد المرأة» العنف الأسري ضد المرأة بأنه قد يرتبط بممارسات بدنية وجنسية ونفسية واقتصادية، ويحدث على أيدي أفراد من الأسرة يملكون سلطة على الضحايا.

وتشير الورقة إلى أن المرأة تقع غالباً ضحية العنف الذي يمارسه زوج أو أب أو أبناء أو أقارب، وأنه لا يقتصر على فئة معينة، أو طبقة اجتماعية من دون سواها. كذلك يشمل المرأة المتعلمة وغير المتعلمة أيضاً، وتلك العاملة وغير العاملة. وتنفي علاقة هذا العنف بالدين الذي لا يمكن أن يبرر أي عنف.

وتتحدث الورقة عن أشكال من العنف الأسري لا تشملها نصوص القانون صراحة، مثل حرمان المرأة الميراث، «الذي يتطلب تدخلاً تشريعياً لإدخال تعديلات تلحظ إضافة مواد جديدة تعاقب من يحرم وريثاً شرعياً، أكان ذكراً أم أنثى، حقه الشرعي في الميراث، وكذلك لمنع ضرب الزوجات في شكل مبرح، الذي قد يلحق بهن إصابات شديدة تحت ستار الحق في التأديب الذي يمارسه الزوج ضد زوجته». وعن تأثير العنف على النساء، يكشف تحليل حديث أجرته منظمة الصحة العالمية أن «العنف الأسري ضد المرأة يمثل مشكلة صحية كبيرة ودائمة، وينتهك حقوق الإنسان الخاصة بها. وتشير المنظمة إلى آثار أبعد من تلك المباشرة التي يتركها العنف على النساء، وتشمل صحتهن البدنية والنفسية والجنسية والإنجابية».

الضرب قد يطاول النساء في الشارع (فريدريك سلطان/ Getty)

5,600,000
عدد المصريات اللواتي تعرضن لعنف من زوج أو خطيب، بينهن 2,4 مليون أصبن بجروح بالغة

اللجنة الدولية للصليب الأحمر وزعت مساعدات نقدية على 7200 أسرة

قصة لاجئة

لم تتردد الفلسطينية جمال حيدر في المثابرة لتحقيق أحلامها. ورغم دراستها التربية الحضانية، إلا أن الحظ لم يبتسم لها بعد

جمال حيدر
فلسطينية تخلت عن دراسة الطب

بيروت ـ **انتصار الدنان**

كانت والدة جمال حيدر في السابعة من عمرها حين خرجت من فلسطين ولجأت إلى لبنان. وعام 1981، توفيت الوالدة من جراء شظايا انفجار في بيروت وقتلت على الفور. كما أصيبت شقيقتها وابنها الرضيع الذي فقد وعثر عليه في وقت لاحق في أحد المستشفيات. كان اللجوء إلى لبنان عن طريق البحر. وتذكر جمال (تنحدر من مدينة عكا في فلسطين، والمقيمة في مخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين في بيروت) نقلاً عن والدتها أن بعض النساء خرجن بملابس النوم. وصلت عائلة والدتها إلى شاطئ مدينة صيدا (جنوب لبنان) ومنه توجهوا إلى بلدة المية ومية شرقي صيدا، حيث سكنوا لمدة وجيزة، ثم انتقلوا إلى العاصمة بيروت حيث استأجروا منزلاً. تضيف: «تزوجت أمي في بيروت وولدت في بيت قديم لأب كان يعمل نجاراً وعشت في فقر ولم أكن سعيدة». تقول جمال: «تحملت المسؤولية منذ كنت صغيرة، إذ توفيت أمي وأنا في الثانية عشرة من عمري، وعملت في معمل للخيطان ثم في محل للحلويات في العطل الصيفية وفترة الدراسة، على اعتبار أنني كنت أدرس في مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) والتي كانت تعمل بدوامين، ما سمح لي بالعمل».

توفي والدها بعد سنة على وفاة أمها، ثم كان الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وبعدها مجزرة صبرا وشاتيلا عام 1982. تضيف: «بعد انتهاء حرب المخيمات عام 1988، حصلت على منحة لدراسة الطب في بلغاريا، وبالفعل سافرت ودرست عاماً واحداً لأنني لم أكن قادرة على تحمّل أعباء الدراسة هناك. عدت إلى لبنان والتحقت بروضة غسان كنفاني في بيروت حيث عملت ودرست التربية الحضانية. لكنني واجهت مشاكل عدة لإيجاد عمل بسبب لهجتي الفلسطينية. تعرضت للتنمر وشعرت بإحباط إلى أن استطعت العمل في دار الأيتام الإسلامية لمدة 15 عاماً علماً أنني تعرضت للتمييز. تزوجت وانتقلت للعيش في مخيم شاتيلا، واضطررت إلى ترك العمل في المخيم، حاولت البحث عن عمل في المؤسسات من دون نتيجة. ثم بدأت تدريس التلاميذ في البيت. في هذه الفترة، تابعت تحصيلي العلمي وحصلت على شهادة الدراسات العليا».

تتابع: «بعد ذلك، قررت أن أفتتح روضة في المخيم. وكان هناك إقبال كبير من قبل الأهالي. في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة وانتشار الروضات المدعومة بكثرة، واجهه مشكلة تتمثل في عدم استطاعتي تأمين بدل إيجار الروضة ورواتب المعلمات. وأطلب من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) والأونروا مساعدتي، لأن مشروعي مهدد بالإقفال».

ليبيا: معاناة العائدين من النزوح تتفاقم شتاءً

طرابلس ـ **أسامة علي**

انتهت الحروب في ليبيا، لكنّ المواطنين الذين اضطرّتهم تلك الأحداث إلى ترك بيوتهم فتهجّروا منها ومن مناطقهم، ما زالوا يعيشون في مساكن مؤقتة لا تتوفّر فيها مقوّمات الاستقرار وهم يواجهون ظروف عيش صعبة، من بينها برد الشتاء الذي يتكرّر في كلّ عام في مثل هذه الأيام، ولا تتوفّر إحصاءات رسمية عن عدد هؤلاء لدى الحكومات المتعاقبة في البلاد، بحجّة عدم استيفائها بيانات النازحين والانقسامات السياسية والظروف القاهرة، إلا أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أفادت أخيراً بأنها وزّعت مساعدات نقدية على 7200 أسرة في نهاية يناير/ كانون الثاني المنصرم. يسأل المواطن الليبي النازح نصر الهدار: «ما هي أهمية إحصاءات الحكومة؟» و«ماذا يجني منها النازح غير أوراق ومستندات بلا فائدة؟». يضيف لـ«العربي الجديد»: «أنا أحد المسجّلين وقد بقيت في مخيم الفلاح بالعاصمة طرابلس لسنوات من دون أن أتلقى أيّ مساعدة حتى رجوعي إلى بلدتي». وفي عام 2019، عندما عاد الهدار إلى تاورغاء شمالي البلاد، وجد بيته متضرّراً بشكل كبير، لكنّه رمّم ما أمكن بحسب قدراته المادية في غضون أشهر، علماً أنّ البيت لا يتوفّر على ما يلزم لمواجهة برد الشتاء. ويؤكد أنّ معاناته تتكرّر سنوياً، قائلاً: «في الصيف لا نعرف الاستقرار بسبب الحرّ الشديد، وفي الشتاء نعيش على الحطب الذي نشعله لساعات طويلة يومياً حتى نحصل على الدفء. لكن كيف أحلّ مشكلة تسرّب مياه الأمطار عبر تشققات الجدران والنوافذ البلاستيكية القديمة؟».

وباستثناء عدد من نازحي تاورغاء الذين لم يتمكّنوا من العودة إلى مدينتهم وما زالوا يعيشون في المخيمات، فضّل نازحو مدن أخرى العودة للعيش في منازلهم المتضرّرة من جرّاء الحروب أو استئجار بيوت صغيرة، خصوصاً في ما يخصّ أصحاب المنازل التي سوّيت بالأرض.

وفي معاناة مضاعفة، قاسى سكان خيم نازحي تاورغاء الواقع في جنوبي ترهونة جنوب شرقي طرابلس من جرّاء حريق اندلع في مخيمهم نتيجة احتكاك كهربائي أدّى إلى احتراق أربعة بيوت. ويصف فرج محمد أحد السكان المخيم بأنه «يتألف من بيوت من الصفيح لا تتوفّر فيها أبسط مقوّمات العيش، وهو ما هاجل منذ عام 2011». ويؤكد لـ«العربي الجديد» أنه «على الرغم من كثرة النداءات والمطالبات، لم توفّر أيّ من الجهات الحكومية حلاً لسكانه ولا مساعدات إنسانية كالدواء والغذاء». وعن برد الشتاء، يقول محمد إنّ «سكان المخيم تعودوا على مواجهة الشتاء بالحطب والاستعداد له بزيادة عدد الصفيح لسدّ تشققات بيوتهم حتى لا تتسرّب مياه الأمطار إلى داخلها»، علماً أنّ ثمّة جمعيات خيرية توفّر سنوياً أغطية وملابس مستعملة لهؤلاء. وفي أحياء عدّة في طرابلس، لا سيّما عند أطرافها، تسكن عشرات الأسر التي ما زالت تعاني من ويلات التهجير من مدن شرقي البلاد، من بينها بنغازي. وتخبر أمّ إيناس «العربي الجديد» أنّ أسرتها من بين تلك التي تلقّت مساعدة نقدية من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لكنّها تلفت إلى أنّها «لا تكفي لسداد إيجار المنزل أكثر من شهرين». تضيف أنّ «المنزل في الأساس غير مهيّأ للعيش في الشتاء. يمكنني استئجار بيت ملائم بهذه المساعدة، لكنّني لن أتمكن من الاستمرار في سداد إيجار مرتفع، لذا لا حلّ سوى البقاء في هذا المنزل مع أطفالي». وتعيش أمّ إيناس المهجّرة من بنغازي مع أطفالها الثلاثة في منزل صغير مستأجر في حيّ الدربيبي، وهي معلّمة في إحدى المدارس الخاصة. أمّا زوجها فما زال مصيره مجهولاً منذ أربعة أعوام، عندما اعتقلته ميليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر وأودعته سجونها. وتلفت أمّ إيناس إلى أنّه «نعاني كذلك من إهمال السلطات أوضاع أزواجنا وأبنائنا القابعين في سجون حفتر منذ سنوات».

وعلى الرغم من المبادرات الأهلية وجهود الجمعيات الخيرية التي تحاول توفير ما يمكن من ملابس وبطانيات للنازحين، فإنّها تبقى «غير كافية» بحسب ما يؤكد حسن بركان عضو «جمعية التيسير للأعمال الخيرية». ويوضح لـ«العربي الجديد» أنّه من بين الصعوبات التي تواجه العمل الخيري والأهلي «انتشار النازحين في مناطق عديدة. في السابق، كانوا في المخيمات أي في مناطق محددة ومعروفة. لكنّ سوء أوضاع المخيمات جعلهم يغادرونها بحثاً عن أماكن أفضل»، مشدداً على أنّ «حجم أزمة النازحين يتطلب جهوداً حكومية». ويتحدّث بركان عن معاناة النازحين في الشتاء التي «تتضاعف نتيجة البرد القارس وتؤدي إلى حالات مرضية تتطلب علاجات بالأودية وعناية، خصوصاً للأطفال وكبار السنّ. وفي مثل هذه الحالات، تكون اتفاقيات مع مصحّات يقصدها المرضى، أو نوفّر لهم مبالغ نقدية قد لا تكون كافية».

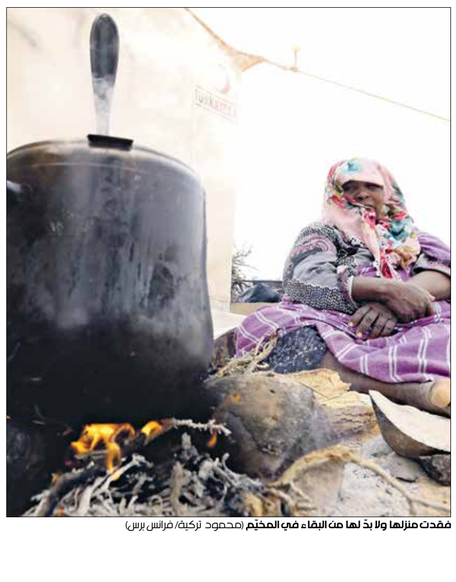
فقدت منزلها ولا بدّ لها من البقاء في المخيّم (محمود تركية/ فرانس برس)

الدنمارك: فرصة للاجئين من دمشق وريفها

تشهد الدنمارك، التي تبنت سياسة متشددة حيال اللاجئين السوريين، سجالاً حول ترحيل أولئك الآتين من مناطق «آمنة»

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

يعود السجال في الدنمارك حول اللاجئين السوريين الذين عانوا خلال العامين الماضيين من سياسة متشددة، اعتبرت منطقتي العاصمة السورية دمشق وريفها «آمنتين»، ما يعني إعادة النظر في وضع الآتين من هناك، ما خلق أجواء سلبية، خصوصاً مع الإصرار اليميني على ترحيلهم. لكن، هناك ضوء يساري في الأفق قد يوقف معاناتهم ويوفر لهم الإقامة الدائمة في الدنمارك.

وتقول مصادر برلمانية خاصة في كوبنهاغن لـ«العربي الجديد» إن رئيسة الحكومة الدنماركية ميتا فريدركسن، تجد نفسها اليوم تحت ضغوط كبيرة من قبل أحزاب في معسكرها، تطالب بتعديل جذري للقوانين الخاصة باللجوء «المؤقت». وفي تفاصيل ما يجري في أروقة المشرعين، فإنّ أحزاب يسار ويسار الوسط التي تشكل الغالبية البرلمانية لفريدركسن تريد التراجع عن قوانين اللجوء المشددة عام 2015. ووفقاً للمقترح، سيكون ممكناً للاجئين في الدنمارك الاحتفاظ بحقهم في البقاء «ما لم تحدث تغييرات أساسية ومستقرة ودائمة في وطنهم الأصلي»، ما يعني عملياً وضع حدّ للسجال الذي خلّفته سياسات الدنمارك بشأن من يطلق عليهم صفة «اللاجئين مؤقتين»، خصوصاً اللاجئين السوريين من منطقتي دمشق وريفها، اللتين اعتبرهما السياسيون والمجلس الدنماركي للاجئين من ضمن المناطق الآمنة التي يمكن إعادة السوريين إليها. وحولت السياسات المتشددة التي ادخلت على قوانين الإقامة عام 2015 آلاف السوريين وغيرهم إلى صفة المقيمين مؤقتاً. وتسارع خلال العامين الماضيين تحويل بضع عشرات من هؤلاء إلى «مراكز ترحيل»، من دون أن تتمكن الشرطة الدنماركية من ترحيلهم إلى دمشق، لأسباب تتعلق أساساً برفض التواصل مع النظام السوري. والجدال حول اعتبار سورية آمنة. وتعرضت الدنمارك لانتقادات حقوقية كثيرة، سواء من أوروبا أو الأمم المتحدة بسبب سياساتها المتشددة.

وفي ظل سعي الأحزاب لتعديل قانون اللجوء بعد الإجازة الشتوية هذا الأسبوع، فسيكون مفروضاً على حكومة يسار الوسط عدم المجازفة برفضه بدعم من اليمين ويمين الوسط، ما يهدد استمرار فريدركسن في الحكم. والمواقف الصارمة للحزبين الاشتراكيين «اللائحة الموحدة» (اليساري) و«الشعب الاشتراكي» ويسار الوسط ساهمت، منذ خريف العام الماضي، في وقف تدهور سحب الإقامات من السوريين والأفغان. وعانت الفئة الأخيرة من «خطأ» بحسب وصف اليسار، في تصنيف أفغانستان بالدولة الآمنة (ما قبل سيطرة طالبان عليها في أغسطس/آب الماضي، الأمر الذي أدى إلى تجميد تمديد إقاماتهم). وإذا ما أمّنت الأحزاب غالبية برلمانية لمقترحها فسيضع ذلك حداً لمعاناة آسر سورية وجدت نفسها على قوائم الترحيل، واضطرت أخرى إلى مغادرة البلد بعد 6 سنوات إقامة، للبدء مجدداً بحياة لجوء أخرى في دول جوار، خصوصاً ألمانيا وهولندا.

ويقف وزير الهجرة والاندماج في الدنمارك ماتياس تيسفاي، موقفاً متصلباً من تغيير القوانين، على الرغم من الاحتجاجات التي شهدتها مدن دنماركية والبرلمان صيف العام الماضي. ويصر على اعتبار اللاجئين السوريين، وتحديداً من دمشق وريفها، لاجئين بصفة مؤقتة. ويقول إن «اللاجئين السوريين الذين قدموا خلال الحرب الأهلية المأساوية في وطنهم يجب اعتبارهم مقيمين بصفة مؤقتة»، ويعلل موقف بلاده المتشدد بالقول إن «المجتمع الدنماركي لا يستطيع تحمّل بقاء اللاجئين فيه إلى الأبد».

في هذا السياق، يقول الباحث وأستاذ القانون في جامعة جنوب الدنمارك بيتر ستاروب إنّ «معظم اللاجئين القادمين إلى الدنمارك سيبقون في البلاد بصفة دائمة». ويوضح أنّ «ثاني أكبر مجموعة من المهاجرين غير الغربيين، بعد الأتراك، يتوقع أن يحصلوا على إقامات دائمة».

وللحصول على إقامة دائمة في الدنمارك، يجب العيش في البلد بصفة شرعية 8 سنوات وإجادة اللغة وعدم ارتكاب مخالفات قانونية وغيرها. ويتطلب الانتقال من إقامة مؤقتة إلى دائمة، بالنسبة للاجئ، أن يعمل خلال السنوات الثلاث والنصف من آخر أربع سنوات، وبراتب سنوي للعامين الأخيرين لا يقل عن 300 ألف كرونة، وأن ينجح في «امتحان المواطنة».

ويصر تيسفاي على أنّ «حجر الزاوية في سياسة اللجوء التي تبنتها الحكومة هو في اعتبار القادمين مقيمين بصفة مؤقتة، وبالتالي فإنّ عدم نجاحنا في إعادة السوريين من اللاجئين بصفة مؤقتة إلى الوطن سيحولهم إلى مقيمين دائمين». ومنذ عام 2018، سارعت حكومة يمين الوسط السابقة، ويدعم من حزب الشعب الدنماركي المتشدد، وباتفاق مع الحزب الحاكم حالياً (الحزب الاشتراكي الديمقراطي)، في فرض تحوّل جذري على تصاريح الإقامة. وانتهجت سياسة مفادها بأن «اللجوء ليس بهدف الدمج، بل بهدف التأهيل للعودة إلى الوطن الأصلي. وبناء عليه، دخلت الدنمارك منذ ذلك الوقت في سجال حقوقي مع المحاكم الأوروبية ومع مفوضية الأمم المتحدة للجوء وحقوق الإنسان»، وربما سيتعين على كوبنهاغن مراجعة سياساتها التي تعتبر آلاف السوريين، بعد نحو ثماني سنوات من وجودهم في الدنمارك، مقيمين بصفة مؤقتة.

ويتفق أستاذ سياسات الهجرة غاميلتوفت هانسن، مع الرأي القائل إنّ «الحرب الشرسة في سورية مستمرة، وما زال من غير الممكن إرسال اللاجئين من غالبية محافظات ذلك البلد. وبالتالي سيتعين إعادة النظر في وضع أكثر من 34 ألف سوري».

هاجس المهاجرين الحصول على الإقامة الدائمة (العربي الجديد)

فسبكة

ما زالت قضية النازحين الليبيين تحظى باهتمام واسع على موقع «فيسبوك»، وصفحات عدّة تتناول قضاياهم وأزماتهم وتنقل أوجاعهم ومطالبهم التي تكون في الغالب «الحل الكريم»، من جهتها، تُبرز الصفحة الرسمية للجنة الدولية للصليب الأحمر - ليبيا الجهود التي تبذلها مع جمعية الهلال الأحمر الليبي والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، من أجل تأمين استجابة إنسانية لهؤلاء وكل من يحتاج إلى مساعدة.